نشرة صندوق النقد الدولي

الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

الشرق الأوسط يحتاج إلى زيادة فرص العمل والحوكمة الرشيدة كي يتحقق أمل الربيع العربي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٦ سبتمبر ٢٠١١

بائع خبز في القاهرة: قال المشاركون في ندوة الصندوق إن زيادة فرص الحصول على التمويل يمكن أن تساعد في تنشيط النمو في المنطقة (الصورة: Newscom)

- الصندوق يؤكد في ندوة عقدها مؤخرا أن البلدان العربية تحتاج إلى الحوكمة الرشيدة
- ينبغي للحكومات أن تتجنب "مزاحمة" القطاع الخاص في الحصول على التمويل
- فئات المجتمع الأضعف تحتاج إلى توجيه الدعم لمستحقيه بدقة أكبر، كما تحتاج إلى غير ذلك من أشكال الحماية الاجتماعية

قال فريق الخبراء المشارك في ندوة عقدها الصندوق إن الشرق الأوسط يحتاج إلى فرص عمل أكثر، وحوكمة أفضل، ومجتمع مدني قوي، كي يزدهر التحول الذي بدأته حركة الربيع العربي على المدى الطويل.

في ندوة بعنوان "**ما وراء الربيع العربي: استعادة الثقة الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية**" أقر فريق من المتحدثين البارزين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان بما تحقق في المنطقة من تقدم نحو بناء مجتمعات حرة وديمقراطية. لكنهم نبهوا إلى ضرورة أن يقترن هذا التقدم بإصلاحات اقتصادية عاجلة حتى يصبح هذا التغيير سمة دائمة.

وقالت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق، التي تولت إدارة الجلسة إن "النمو لا يكفي"، مضيفة أن "الربيع العربي يدلل بوضوح على أن النمو سيفشل ما لم يولِّد فرص عمل كافية، وما لم يعم بنفعه الجميع دون أن تستأثر به قلة محظوظة، وما لم يقترن بحوكمة رشيدة وحماية كافية لفئات المجتمع الأضعف."

بناء ثقافة ديمقراطية

وقد تركز الحوار حول ثلاث قضايا تكتسب أهمية حاسمة في فتح مجال أوسع لحصول المواطنين على الفرصة الاقتصادية: الحوكمة ومناخ الأعمال، وإمكانية الحصول على التمويل، وحماية فئات المجتمع الأضعف.

واتفق الخبراء المشاركون على أن الحوكمة الرشيدة تمثل شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.

وقال السيد شوكت تارين، أحد الخبراء المشاركين ووزير مالية باكستان الأسبق الذي يشغل حاليا منصب مستشار لرئيس "سيلك بانك"، إن شيوع ثقافة "رأسمالية المقربين" في الشرق الأوسط يرجع إلى عدم وجود ثقافة ديمقراطية. وأشار إلى أن "الأحزاب السياسية التي تأتي إلى السلطة لا يكون وراءها تاريخ من الديمقراطية القائمة على إشراك جميع أعضائها وإخضاعهم للمحاسبة، وعادة ما يؤثرون القادة ذوي الشخصيات البراقة،" مضيفا أنه "نظرا لهذه التركة السلطوية، فسوف تحتاج المنطقة إلى تعزيز إطارها المؤسسي الذي تقوم عليه الديمقراطية.

وبدلا من النظر إلى الماضي، قال الدكتور أحمد جلال، أحد الخبراء المشاركين في الندوة، إن الحوكمة السليمة مطلب أساسي في الشرق الأوسط في هذه المرحلة المبكرة من الديمقراطية.

وأضاف الدكتور جلال، وهو مدير منتدى البحوث الاقتصادية في مصر أن "الحوكمة الرشيدة هي السبيل لوضع سياسات تخدم مصلحة الأغلبية، لأنها تجعل لكل مواطن صوتا. ومن خلال الحوكمة الرشيدة أيضا تستطيع الحكومات تقديم تعهدات موثوقة، لأن الشعب سيصدقها."

كذلك أشار السيد جلول عياد، وزير المالية التونسي وأحد الخبراء المشاركين في الندوة، إلى أهمية الشفافية لتحقيق الحوكمة الرشيدة. وقال إن "تمكين المواطنين أمر مهم، وهو ما يعني إتاحة المعلومات لهم." فإذا استطاع المواطنون مطالعة وثائق على شبكة الإنترنت تفيد بأن الحكومة وعدت ببناء مدرسة أو إنشاء طريق أو إقامة مستشفى، يصبح بمقدورهم مساءلة قادتهم بشأنها.

وفي بلد مثل تونس ينتشر فيه استخدام الإنترنت بمعدلات عالية ــ حوالي ثلث السكان في تونس لديهم حسابات على "فيس بوك" ــ يمكن أن تكون التكنولوجيا أداة قوية.

ومن بين فريق الخبراء المشاركين، قالت السيدة أمة العليم السوسوة، المدير الإقليمي لمكتب الدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنه من المهم التركيز على المساهمات التي يمكن أن تقدمها الفتيات الشابات لاقتصاد المنطقة. وفي هذا الخصوص، أشارت إلى التقدم الذي حققته المرأة في العقد الماضي، حيث تفوقت في التعليم ودخلت مجالات لم تكن متاحة لها من قبل. لكن السيدة السوسوة أكدت في نفس الوقت أن المرأة لم تصل بعد إلى المساواة مع الرجل، ولم يكن من المستغرب أن تنزل إلى الشارع في سياق مظاهرات الربيع العربي.

وأضافت السيدة السوسوة: "نحن لا نركز بالقدر الكافي على كيفية الاستفادة من هذه القيمة الرائعة الموجودة لدينا."

الحصول على التمويل

وأشارت السيدة شفيق إلى أن "أحد العيوب الكبرى في النظم البائدة هو أنها كانت تجعل القوة الاقتصادية مركزة في يد قلة." وتساءلت: "كيف يمكن للشعوب أن تتأكد من أن الآتي سيكون منصفا؟"

واتفق فريق الخبراء المشارك على أن الحكومات ينبغي أن تشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لكن كيفية القيام بذلك كان محور نقاش ساخن.

فأكد السيد تارين على الدور الرئيسي الذي ساهم به التمويل متناهي الصغر في باكستان وغيرها من بلدان المنطقة، وقال إنه "من خلال التمويل متناهي الصغر، نشأت فرص عمل جديدة، وتكونت مدخرات، وأصبح الناس قادرين على التمويل الذاتي." وأعرب عن رأيه بضرورة أن تنشئ الحكومات هيئات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق لضمان الائتمان، وبنكا إقليميا للتمويل متناهي الصغر.

وفي المقابل، قال الدكتور جلال إن التمويل متناهي الصغر ليس حلا لبلدان مثل مصر لا تزال تعمل جاهدة لوضع دستور جديد وإدارة التحول السياسي. فالحصول على التمويل، في رأيه، ما هو إلا عقبة واحدة من عقبات كثيرة تواجه منشآت الأعمال.

ويرى الدكتور جلال أن حل مشكلة الحصول على التمويل ينبغي أن يرتكز على تخفيض الاقتراض الحكومي. وقال "إن أهم قضية في الحصول على الائتمان هي أن الحكومة ينبغي أن توازن دفاترها حتى لا تستبعد أحدا ــ سواء كان [مشروعا] كبيرا أو صغيرا أو متوسطا."

حماية الفئات الضعيفة

وقالت السيدة شفيق إن دعم الأسعار كان يمثل شكلا مهما من أشكال الحماية الاجتماعية في هذه المنطقة لفترات طويلة سابقة. ومع زيادة عبء هذا الدعم على المالية العامة حتى بلغ مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها، كيف يمكن للمنطقة أن تحمي أفقر فئاتها وأكثرها قابلية للتأثر؟

وعقب السيد تارين بأنه من غير الضروري إلغاء الدعم بالكامل ــ إنما ينبغي توجيهه إلى الفئات الأكثر احتياجا. وقال فريق الخبراء المشارك إن دعم الطاقة لا يوجه بدقة، وغالبا ما ينفع الأثرياء أكثر من الفقراء، لأنهم الفئة التي تستهلك الغاز والكهرباء. وقال سيادته إن الحكومة الباكستانية أجرت تقييمات ميدانية لمستويات دخل الأسر حتى تضمن توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر استحقاقا.

وأشار خبراء آخرون من الفريق المشارك إلى إمكانية قيام الحكومات بجهد أكبر حتى لا تتحول مجموعات بعينها من البداية إلى فئات قابلة للتأثر، وذلك باتباع سياسات تقوم على الوعي الاجتماعي وتعمل على النهوض بالتعليم والرعاية الصحية.

وفي ختام الندوة، طلبت السيدة شفيق أن يحدد كل عضو في فريق الخبراء شرطين ضروريين لكي يزدهر الربيع العربي. فاتفقوا جميعا على ضرورة المساندة السياسية والمالية، لكنهم قالوا إن الحصول على هذه المساندة والحفاظ عليها يتطلب من المنطقة إجراء الإصلاحات الصحيحة.

وأعرب الخبراء عن اعتقادهم بأنه من المهم بنفس القدر بناء مجتمع مدني قوي يستطيع مساءلة الحكومات. وفي هذا الصدد قال السيد عياد إن "المجتمع المدني هو أفضل سبل الوقاية من التطرف."

ورغم احتياج المنطقة إلى الدعم المالي والخبرة الفنية من الخارج، فإن المجتمع الدولي يجب أن يدرك أن حركة الربيع العربي بدأت من الداخل وتشق طريقها بتؤدة عبر بلدان المنطقة.

وعلقت السيدة السوسوة قائلة "إنه مما يثلج الصدور أن نرى تمكين الشعوب على هذا النحو. وآمل ألا يكون الربيع العربي مجرد موسم عارض بل هدف طويل الأجل."